حركة التحرير الوطني
الفلسطيني
(فتح)

نحو استراتيجية تفاوضية لقضايا الوضع النهائي

(5)

دراسات سياسية

نحو استراتيجية تفاوضية لقضايا الوضع النهائي

مقدمة

ان أي مقارنة بين نصوص الاتفاقيات حول المرحلة الانتقالية والنتائج المتوقعة منها، وبين ما تجسد حقيقة على الارض، يؤكد ان خللاً كبيراً قد وقع. وان هذا الامر يستلزم وقفة صادقة للتقويم والمراجعة ودراسة التجربة التفاوضية من كل جوانبها، من اجل استخلاص العبر والدروس التي تساهم في وضع استراتيجية جديدة للمفاوضات حول قضايا الوضع النهائي.

ان محاولة تعليق سوء النتائج على مشجب الغطرسة والمماطلة والمراوغة الاسرائيلية يعني عدم الاستعداد لاستيعاب الدروس والاستفادة منها. فهذه العوامل الكامنة في الشخصية الصهيونية ستظل كامنة فيها. واذا كانت المرحلة الانتقالية استطاعت ان تتحمل الاجحافات والتنازلات، مما ساعد على الحفاظ على عدم انهيار مسيرة التسوية، فان قضايا الوضع النهائي لا تتحمل أي خطأ او تنازل او تخفيض للتوقعات المعدومة البدائل.

ان قضايا المرحلة الانتقالية لاتزال في معظمها عالقة في الرمال الصهيونية المتحركة التي تحاول استبدالها بتخفيض التوقعات الفلسطينية حول قضايا الوضع النهائي.

ان اعتماد استراتيجية التفاوض لقضايا المرحلة الانتقالية على مبدأ التمسك باستراتيجية السلام وبالالتزام بالاتفاقيات واحترام التوقيعات والتعهدات، هو امر هام لاظهار حسن النوايا، ولاقناع المجتمع الاسرائيلي والمجتمع الدولي بمصداقية التوجهات الفلسطينية نحو السلام. ولكن هذه الاستراتيجية التي كسبنا من خلالها احتراماً دولياً لا يمكن له ان يعوض الخسارة الناتجة عن استمرار صهاينة المراوغة للمضي قدماً في الاستهتار بالاتفاقيات وبعدم الالتزام بالتعهدات.

ان استخدام تعبير التبادلية من قبل حكومة نتنياهو لم يجد في الجانب الفلسطيني تركيزاً لاستراتيجية تفاوضية حقيقية لوقف التبادلية لفرض التنفيذ الدقيق للاتفاقيات من الجانب الاسرائيلي. ان نظرية ان نقوم نحن بكل التزاماتنا حتى لو لم ينفذ الاسرائيليون التزاماتهم قد اعطت النتائج المدمرة لعملية السلام، والتي جعلت اكثر المؤيدين من الاسرائيليين لفلسفة اوسلو التراجع عن مواقفهم تحت قناعة انه ليس امام الفلسطينيين في نهاية المطاف سوى الانصياع وقبول ما يفرض عليهم من الجانب الاسرائيلي. ان من يتابع مواقف يوسي بيلين، احد اهم مهندسي اتفاق اوسلو، وهو يفسر فلسفة اوسلو واهمية المرحلة الانتقالية لتعزيز الثقة لدى الاسرائيليين والفلسطينيين باهمية السلام، يكتشف كيف انقلب على هذه السياسة بعد عودته الى سدة الحكم مع رئيسه باراك، الذي كان يطالب بتنفيذ مذكرة نهر الواي وهو في المعارضة، ثم اصبح يطالب بدمجها مع قضايا الوضع النهائي، او باعتبارها مضيعة للوقت والدعوة لما كان يطالب به نتنياهو بالدخول في قضايا الوضع النهائي مرة واحدة والى الابد، كما يصرح يوسي بيلين. لابد من الوقوف بحذر وجدية امام هذه الظواهر التي لا تبشر بخير، و التي تقتضي اتخاذ موقف فلسطيني حازم يحافظ عل الحقوق الوطنية الفلسطينية من الاندثار امام الهجمة الشرسة التي تمارسها حكومة ايهود بارك في محاولة لانتزاع كاس التعصب العنصري من نتنياهو.

نحو استراتيجية فلسطينية لقضايا الوضع النهائي

الاستراتيجية التفاوضية لقضايا الوضع النهائي يجب ان تنطلق من مجموعة الضوابط والثوابت التي تفرزها الدروس المستفادة من المفاوضات السابقة، والتمسك بالنصوص الموقعة والمتفق عليها. مع الرفض الحاسم لمحاولة اعادة التفاوض على ما تم التفاوض عليه او اعادة التفاوض حول المرجعية الاساسية لعملية السلام التي نص عليها اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الموقعة في واشنطن في 13/9/1993 في المادة الاولى على الشكل التالي:

1) المادة الاولى - هدف المفاوضات

ان هدف المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الاوسط هو، من بين امور اخرى، اقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، للمجلس المنتخب (المجلس) للشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة. لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي الى تسوية دائمة تقوم على اساس قراري مجلس الامن 242، 338.

من المفهوم ان الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها. وان المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي الى تنفيذ قراري مجلس الامن 242، 338.

كما نصت المادة الخامسة من اعلان المبادئ تحت عنوان المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم على الشكل التالي:

1. تبدأ مرحلة السنوات الخمس الانتقالية عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا.
2. سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة اسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في اقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية.
3. من المفهوم ان هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الامنية الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل اخرى ذات الاهتمام المشترك.
4. الاتفاقات التي يتم التوصل لها في المرحلة الانتقالية لا يجحف او تخل بمفاوضات الوضع الدائم.

وقد اكدت الاتفاقية الاسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في واشنطن بتاريخ 28/9/1995 في الديباجة على ان حكومة دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

(تؤكدان على تفاهمهما بأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي في الاتفاقية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية. وان مفاوضات الوضع النهائي والتي ستبدأ باسرع وقت ممكن، ولكن في وقت لا يتعدى 4 ايار 1996 ستقود الى تنفيذ قراري مجلس الامن 242 ، 338 وان الاتفاقية ستسوي جميع قضايا المرحلة الانتقالية وان لايكون هناك قضايا مؤجلة لاجندة مفاوضات الحل الدائم).

مما تقدم من نصوص واضحة ومحددة فان استراتيجية التفاوض الملائمة لقضايا الوضع النهائي يجب ان تنطلق من الاسس التالية:

اولاً: تسوية جميع قضايا المرحلة الانتقالية التي تم التفاوض عليها والتي تتطلب التنفيذ حسب الجدول الزمني الذي تضمنته مذكرة نهر الواي والذي تم تعطيله من قبل حكومة نتنياهو. وتستمر حكومة باراك في نفس الموقف.

وتشمل قضايا المرحلة الانتقالية التي لا يجوز التفاوض حولها القضايا التالية:

1. اعادات الانتشار. للمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.
2. قضية الاسرى والمعتقلين وضرورة الافراج عنهم ضمن الاعداد والمعايير المتفق عليها.
3. القضايا الاقتصادية واللجان وتشمل:
   - تفعيل جميع اللجان التي تم تأسيسها في الاتفاق الانتقالي.
   - فتح المنطقة الصناعية في غزة.
   - تشغيل الممر الآمن الجنوبي باسرع وقت ممكن والتسريع في التفاوض حول الممر الشمالي لتنفيذه باسرع وقت ممكن.
   - المضي قدماً ودون تأخير للتوصل الى اتفاق يسمح ببناء ميناء غزة وتشغيله استناداً الى الاتفاقيات السابقة.

وحيث ان التزام الجانب الفلسطيني بتنفيذ كل متطلبات مذكرة نهر الواي قد تحقق وذلك باقرار الطرف الامريكي المراقب والمشارك في عدد من اللجان، فان المطالبة بتنفيذ الاستحاقات من الطرف الا سرائيلي لا يجوز ان يخضع الى التفاوض مرة ثانية. ان الا سلوب الا سرائيلي في محاولة فتح الاتفاقيات التي هي تعبير عن الحل الوسط للقضايا المطروحة يعني محاولة فرض حل وسط على الحل الوسط مما يفرض تنازلات فلسطينية وهو امر مرفوض بشكل حاسم حول قضايا الوضع النهائي.

ثانياً: التبادلية في مفاوضات الوضع النهائي:

اذا كانت قضايا المرحلة الانتقالية قد اشترطت تبادلية بين الطرفين ترتكز في معظمها على قضايا الامن الاسرائيلي مقابل الانسحاب من الاراضي الفلسطينية، فان قضايا الوضع النهائي ترتكز على مفهوم السلام الدائم. لقد اشتملت تبادلية المرحلة الانتقالية على الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، كما تم الانسحاب من غزة واريحا والمدن الفلسطينية مقابل حالة امن ووقف للانتفاضة، وشطب المواد في الميثاق الوطني التي تتعارض مع اتفاقية السلام. ومع التغيير الذي حصل بوصول نتنياهو، وتعرض الاتفاق بمجمله الى اهتزاز، والثقة الى تدهور، سقطت تبادلية الامن. فكانت استراتيجية المواجهة في هبة الاقصى نتيجة تطاول نتنياهو على احد اخطر قضايا الوضع النهائي وهو القدس بمقدساتها. وقد فرضت استراتيجية المواجهة على نتنياهو التوقيع على بروتوكول الخليل الذي التزم بجزء منه ثم نكص عن التنفيذ وهرب باتجاه التصعيد عبر مشروع الاستيطان في جبل ابو غنيم. وهو الامر الذي كان يتطلب من الجانب الفلسطيني شعاراً لا ينسجم مع سياسة نتنياهو كما هو حال (لاسلام مع الاستيطان). فهو لا يريد السلام ولذلك فهو يكثف الاستيطان. فان الشعار المطلوب هو (لا امن مع الاستيطان) وهو الامر الذي كان سيفرض على الولايات المتحدة ان تتدخل كما كان الحال في هبة الاقصى لاعادة الاستقرار في المنطقة.

ان التبادلية في مرحلة الوضع النهائي تنطلق اساساً من الاستحقاقات التي يحملها القرار 242 بكل معطياته جنباً الى جنب مع مبدأ الارض مقابل السلام.

لقد تضمن القرار 242 على مايلي:

(يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على اراض بواسطة الحرب، والحاجة الى العمل من اجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة ان تعيش فيه بأمن.

واذ يؤكد ايضاً ان جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق.

1. يؤكد ان تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:
   - سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراض (الاراضي التي) احتلتها في النزاع الاخير (عدوان 1967).
   - انهاء جميع ادعاءات او حالات الحرب واحترام واعتراف سيادة ووحدة اراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد او اعمال القوة.
2. يؤكد ايضاً الحاجة الى:
   - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
   - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
   - ضمان المناعة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات بينها اقامة مناطق مجردة من السلاح).

ثالثا : المرجعية القانونية

يشكل القرار 242 محورا اساسيا لاتفاقيات السلام وقد حاول الاسرائيليون خلال مفاوضات اوسلو السرية ان يفرضوا تفسيرهم الخاص للقرار بحيث يصبح خاضعا للتفاوض، رغم كونه ركيزة ومرجعية قانونية ، اساسية. كان الاقتراح الاسرائيلي لتحقيق غرضهم يطالب بتثبيت النص التالي في اعلان المبادئ.

(من المفهوم من الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام ، وان مفاوضات الوضع النهائي ستقود الى تنفيذ قراري مجلس الامن 242 ، 338 "كما يتفق عليه بين الطرفين في اتفاقية المرحلة النهائية"). وقد تم رفض هذه الصيغة بالمطلق من قبل المفاوض الفلسطيني ، وتم شطب الاضافة الاسرائيلية التي تفتح بوابة التفاوض على القرار نفسه.

ان تثبيت القرار 242 ، والقرار 338 الذي يشكل آلية لتنفيذه الى جانب مبدأ الارض مقابل السلام، التي شكلت بمجملها الاساس القانوني لمؤتمر مدريد، تحدد القضايا الاساسية لمفاوضات الوضع النهائي بما يعزز دور القرار 242 في هذه المفاوضات كمرجعية اساسية.حيث يلبي القرار المتطلبات التالية :

1. الانسحاب من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967 وعدم شرعية ضم او اغتصاب أي جزء من هذه الارض انطلاقا من تأكيد المقرار بعدم قبول الاستيلاء على اراض بواسطة الحرب. وهذه النصوص الواضحة تؤكد من الناحية الشرعية الدولية حق الشعب الفلسطيني في السيطرة والسيادة على جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة حسب حدود الرابع من حزيران 1967 بما في ذلك القدس.

2. تم التأكيد على القرار 242 بحيث يشمل بشكل خاص مدينة القدس وذلك من خلال قرار مجلس الامن رقم 252 بتاريخ 21/5/1968 الذي شجب عدم امتثال اسرائيل لقرارات الجمعية العامة واعتبر (جميع الاجراءات الادارية والتشريعية ، وجميع الاعمال التي قامت بها اسرائيل بما في ذلك مصادرة الاراضي والاملاك التي من شأنها ان تؤدي الى تغيير في الوضع القانوني للقدس ، هي اجراءات باطلة ولا يمكن ان تغير في وضع القدس). وقرارات الجمعية العامة المشار اليها هي القرار رقم 2253 بتاريخ 4 تموز 1967 والقرار رقم 2254 بتاريخ 14 تموز 1967 التي دعت اسرائيل الى الغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامناع عنها في المستقبل، الى جانب ابداء الاسف للتدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس.

وقد اتخذ مجلس الامن مجموعة قرارات تتعلق بالقدس والاستيطان ومنها القرار (452) بتاريخ 20 تموز 1979 ، كما يؤكد القرار رقم (476) بتاريخ 30 حزيران 1980، بطلان الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير طابع القدس كما يؤكد القرار رقم (478) بتاريخ 20 آب 1980 على عدم الاعتراف بالقانون الاساسي بشأن القدس. ودعا الدول الى سحب هيئاتها الدبلوماسية منها.

ان هذه القرارات مجتمعة تشكل المرجعية القانونية لعملية التفاوض حول الوضع النهائي لمدينة القدس بما يؤكد حقيقة تحررها وعروبتها وكونها العاصمة الابدية للدولة الفلسطينية المستقلة.

3. يؤكد القرار 242 على الحاجة الى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، وتقتضي العدالة الاعتماد على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية المتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين وفي مقدمتها القرار (194) الذي يحدد في الفقرة رقم (11) ان الجمعية العامة (تقرر وجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعلى كل مفقود او مصاب بضرر ، عندما يكون من الواجب ، وفقا لمبادئ القانون الدولي والانصاف ، ان يعوض عن ذلك الفقدان او الضرر من قبل الحكومات او السلطات المسؤولة).

ولقد تبنت الجمعية العامة تسعة واربعين قرارا بصيغ مختلفة تذكر بالقرار 194 وتؤكد على مضمون حق العودة وتعرب فيها الجمعية العمومية عن اسفها لعدم حصول العودة والتعويض المنصوص عليهما. وهو الامر الذي يؤكد ان حق العودة الذي تضمنته الفقرة رقم (11) من القرار 194 يبقى مستحقا وانه يشكل مفتاح العدالة المنصوص عليها في القرار 242.

اما قضية النازحين التي كانت ضمن مرحلة غزة اريحا وتراجعت بالمماطلة الى مرحلة الوضع النهائي فهي مشمولة بالقرار 237 لعام 1967.

4. حيث ان قضية المستوطنات لم تكن قائمة عند صدور القرار 242، فان التعامل معها في مفاوضات الوضع النهائي ينطلق من عدم شرعية وجودها لكونها انشئت على اراض لا يجوز الاستيلاء عليها عن طريق الحرب. وقد صدرت بشان المستوطنات سلسلة قرارات في الامم المتحدة تؤكد في مجملها على عدم شرعية هذه المستوطنات، واعتبارها عقبة في طريق السلام.فقرار مجلس الامن رقم (446) بتاريخ 22 اذار 1979 يؤكد على ان الممارسات الاسرائيلية باقامة المستوطنات على

الاراضي الفلسطيني والعربية المحتلة عقبة خطرة في وجه السلام في الشرق الاوسط وليس لها أي مستند قانوني) كما يؤكد القرار (452) بتاريخ 20 تموز 1979 (على العواقب الخطرة التي تجرها سياسة الاستيطان على اية محاولة للوصول الى حل سلمي في الشرق الاوسط، ويطالب السلطات الاسرائيلية بوقف الانشطة الاستيطانية في الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس). اما القرار 465 بتاريخ 1 اذار 1980 فانه (يقرر ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس ، او أي جزء منها ليس لها أي مستند قانوني، وان سياسة اسرائيل واعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الارض تشكل خرقا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة ، المتعلقة بحماية المدينة وقت الحرب ، كما تشكل عقبة جدية امام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط. كما يدعو القرار حكومة اسرائيل وشعبها الى وقف هذه الاجراءات وتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف فورا عن انشاء المستوطنات والتخطيط لبنائها في الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس).

5. عند الحديث عن الارض المحتلة فان هذا الموضوع يشمل الارض ومجالها الجوي وما تحتويه في باطنها من مصادر طبيعية بما فيها المياه. وحيث ان الاحواض المائية الفلسطينية ، وخاصة حوض اليركون التمساح، يمتد على جانبي الخط الاخضر فان المحاولات الاسرائيلية تتركز نحو ضم مناطق فلسطينية للحفاظ على الامن الاسرائيلي على حساب الحقوق المائية الفلسطينية. ان التمسك بمبدأ الارض مقابل السلام.. وبعدم جواز احتلال الارض عن طريق الحرب يضمن سلامة الاحواض المائية الفلسطينية مع احترام حقوق الجوار كما تنص عليها قوانين المشاركة في الاحواض المائية الدولية.

ان تدعيم القرار 242 والقرار 338 ومبدأ الارض مقابل السلام بقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة من شأنه ان يشكل مرجعية قانونية صارمة يسد الطريق في وجه الاطماع الصهيونية التي تحاول التلاعب والمماطلة. وان الاصرار على انتزاع الحقوق كاملة لا يجوز ان يتزعزع نتيجة المراوغة والمماطلة الصهيونية. فاعتماد هذه الغطرسة على مقولة ان توازن القوى هو لمصلحة اسرائيل وانها تستطيع في كل الاحوال الاصرار على موقفها وانتظار الفلسطينيين حتى يضطروا للقبول به، هي مقولة لابد من احباطها. ولابد من سياسة تقلب السحر على الساحر، وتحول المماطلة الى تغيير في ميزان القوى من شأنه ان يفرض على الصهاينة السعي بالحاح للوصول الى اتفاق، كما جرى بعد احداث النفق وهبة الاقصى.

رابعا : المرجعية الادراية لمفاوضات الوضع النهائي

تتحمل اللجنة التنفيذية المسؤولية المباشرة عن ادارة مفاوضات الوضع النهائي. ويتطلب تفعيل دور اللجنة التنفيذية تشكيل هيئة عليا تنبثق عنها لجان فرعية من الخبراء والكفاءات السياسية لمتابعة كل قضية من قضايا الوضع النهائي. وحيث ان نتائج هذه المفاوضات الفاصلة بين عهد الحرب وعهد السلام ستقع على كاهل جميع القوى والفصائل والهيئات الوطنية والاسلامية، فان المشاركة الفعالة من جميع هذه القوى تصبح ضرورة حتمية من اجل تعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني من جهة، ومن اجل تحديد استراتيجية التفاوض لقضايا الوضع النهائي من حهة اخرى، بما يشمل تحديد الثوابت، الخطوط الحمر التي لا يجوز التراجع عنها باي حال من الاحوال.

ان تحديد المرجعية الا دارية لمفاوضات الوضع النهائي باللجنة التنفيذية والهيئات والفصائل والشخصيات والكفاءات والخبراء لا يستثنى بحال من الاحوال جماهير شعبنا التي ستتحمل النتائج

المباشرة التي ستتمخض عنها الاتفاقيات النهائية. الامر الذي يتطلب ان تخضع هذه النتائج الى استفتاء شعبي شامل في الوطن والشتات لتكون حدود السلامة واضحة وليكون المفاوض الفلسطيني حريصا منذ الخطوة الاولى انه سيواجه بموقف جماهيري صارم وحاسم يحدد مدى تمسكه بالثوابت ومدى حرصه على الحقوق شاملة كاملة من اجل سلام شامل وعادل. ان محاولات التضخيم من صعوبة انجاز الاستفتاء او التخويف بامكانية التلاعب في تحديد نتائجه تظل قضايا لابد من التغلب عليها من خلال التوجه الامين والصادق والجماعي لسد الطريق امام كل المعطلين لدور الجماهير وطاقاتها الفعالة والجبارة.

خامسا : الركائز الاساسية لدعم استراتيجية التفاوض حول قضايا الوضع النهائي:

ان تحمل منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها ومؤسساتها مسؤولية التفاوض المباشرة حول قضايا الوضع النهائي يتطلب ان تكون المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها في وضع يتيح لها القدرة على اداء المفاوضات بشكل سليم وفاعل. وهذا يتطلب ان تكون المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها في وضع سليم وفاعل. وهو الامر الذي يحتاج الى جهد حقيقي يسبق و يتلازم مع خوض عملية التفاوض.

فالمنظمة وهيئاتها ومؤسساتها تعاني من خلل اداري ومالي ومعنوي يفرض ان يكون التوجه لاصلاح وضعها وتطويره امرا ملحا ويتطلب ذلك :

1. تفعيل دور المجلس المركزي الذي يشكل المرجعية القانونية لشرعية السلطة الوطنية الفلسطينية. والذي هو في دورة انعقاد مفتوحة لملء الفراغ الناتج عن انتهاء المرحلة الانتقالية والاتفاقيات في الرابع من ايار 1999 ويتطلب هذا التفعيل :
   - استكمال مهمات اللجان التي اقرها المجلس للمضي قدما في اجراءات فرض السيادة الفلسطينية.
   - اجراء الانتخابات لهيئات الحكم المحلي للمجالس البلدية والقروية بما يعزز الدور الجماهيري في فرض السيادة على الارض.
   - وضع قانون الانتخابات النيابية للبرلمان الفلسطيني او المجلس الوطني بحيث يشمل الوطن والشتات وفق الظروف المتاحة ودون تأخير او مماطلة بحجة الاوضاع الخارجة عن ارادتنا. حيث لابد من ايجاد صيغة بديلة عن التعيينات الفظة.
   - اعلان تجسيد السيادة على الارض استنادا الى اعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني بتاريخ 15 نوفمبر 1988 والبدء بعملية التجسيد على الاراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس ، استنادا الى قرارات الشرعية الدولية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس المباركة.
2. تحويل المؤسسات المحلية للسلطة الوطنية الى مؤسسات مركزية لدولة فلسطين وتشكيل حكومة مركزية على اساس جبهوي وديمقراطي مقترن بالكفاءة والالتزام بحيث تستمد قوتها وطاقاتها من الاجماع الذي تعززه الوحدة الوطنية. والتي من شأنها ان تسد الطريق على المنتفعين من سوء الادارة ومظاهر الفساد التي تعاني منها اجهزة السلطة الوطنية.
3. تفعيل الحوار الوطني الشامل بحيث يتم من خلاله :
   - تحديد الثوابت الوطنية غير القابلة للتصرف او التراجع، وتشمل الانسحاب الكامل من جميع

الاراضي المحتلة بما فيها القدس. وحق العودة للاجئين وازالة المستوطنات وضمان الحقوق المائية والمصادر الطبيعية لشعبنا.

- عدم الدمج او الربط باي حال من الاحوال بين قضايا المرحلة الانتقالية وقضايا الوضع النهائي والاصرار على تنفيذ الاتفاقيات الموقعة وفي مقدمتها الافراج عن جميع الاسرى دون قيد او شرط.

- التجسيد المادي والمعنوي لجماهير شعبنا لمساندة المفاوض الفلسطيني في خوض معركة التفاوض حول قضايا الوضع النهائي والتأكيد على ان مبدأ التبادلية يفرض الا لتزام من الجانبين. فمبدأ الارض مقابل السلام يفرض تبادلية المقايضة بين الارض و السلام.. وهذا يعني انه لا سلام بدون الانسحاب من جميع الا راضي المحتلة. وحيث ان الا ستيطان هو اعتداء صارخ الى جانب عدوان الاحتلال على الحقوق الفلسطينية، فان مواجهة الاستيطان في حال استمراره يعني غياب الامن وليس فقط غياب السلام.

  وان عدم التزام اسرائيل بالاتفاقيات ستؤدي الى انهيار عملية السلام، وهو الامر الذي سيؤدي الى حالة فوضى وعودة الى مراحل الصدام بكل اشكاله، مما يعمق في النفوس غرائز الثأر والحقد. وهو في كل الحالات ليس في مصلحة الاسرائيليين او الفلسطينيين ولا في مصلحة الاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الاوسط.

  ان تحشيد القوى الفلسطينية الجماهيرية والرسمية انما ينطلق بهدف تعزيز مسيرة السلام وسد الطريق امام الغطرسة والمراوغة والمماطلة الاسرائيلية التي عطلت مسيرة السلام في غياب الرادع لهذه السياسات المدمرة.

- حشد الطاقات العربية والشعبية والرسمية والدعوة لعقد مؤتمر قمة عربية فاعلة لرأب الصدع واعادة التلاحم القومي لدعم قضايا الامة العربية جميعها بما فيها دعم مسيرة السلام. ووقف العدوان الغاشم الذي تمارسه اميركا وبريطانيا ضد العراق والمتمثل بالقصف شبه اليومي ضد الشعب العراقي الشقيق.

  ان السكوت على هذا العدوان من قبل الانظمة العربية وخاصة تلك التي تسهل هذا العدوان وتساهم في حصار الشعب العراقي الصامد تشكل وصمة عار في جبين الامة العربية ، لابد من ازالتها والوقوف ضد الحصارات الظالمة على شعبنا العربي في العراق وليبيا والسودان.

- العمل على تفعيل دور الا مم المتحدة باعتبارها الراعي الاساسي لقرارات الشرعية الدولية التي تشكل المرجعية الا شمل لعملية السلام وكذلك تفعيل دور الراعي الاميركي العامل والاساسي للاتفاقيات والموقع عليها. وكذلك الدور الروسي والدور الاوروبي والصيني والياباني بما يؤكد ان السلام على ارض السلام ارض فلسطين القدس هو سلام للعالم اجمع.

وانها لثورة حتى النصر